

التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الداخلي

حدود وتقاطعات

د. مهند الدكاش

على هامش جلسات قهوة نهاية الأسبوع مع الأصدقاء؛ تدور الكثير من النقاشات الجميلة المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومن الأسئلة القديمة الجديدة التي تطرح: هل من وظائف المدقق الشرعي الداخلي أن يدخل في التفاصيل المحاسبية؟ وهل من وظيفة المدقق الداخلي (المالي) أن يدخل في الأمور الشرعية؟

أحببت أن أكتب هذا المقال للإجابة عن هذا السؤال ولمشاركة باقي الزملاء في هذه المسألة، وأحاول تفكيك المسألة من خلال عدة نقاط:

أولاً: لنبدأ ببيان نقطة تأصيلية في المسألة، ووظيفة المدقق الداخلي هي أن يتأكد من أن نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة يعمل بالشكل المطلوب بما يضمن الوصول للأهداف الرئيسية للمؤسسة، فيركز على عدة أمور منها فحص البيانات المالية، وفحص كفاءة العمليات، ومدى التزام المؤسسة بالأنظمة وغير ذلك مما يحكمه عادةً حجم المؤسسة المالية واختصاص المدقق الداخلي، ففي بعض المؤسسات الكبيرة هناك فصل تخصصي بين تدقيق الأمور المالية وتدقيق الأمور التشغيلية، ولما كانت الجوانب الشرعية حساسة من جهة، وتحتاج إلى شخص متخصص من جهة أخرى؛ لذا فقد تم فصل التدقيق الداخلي المتعلق بالجوانب الشرعية عن التدقيق الداخلي المتعلق بالجوانب الأخرى، بل وأصبح إيجاد قسم خاص ومستقل بالتدقيق الشرعي الداخلي من متطلبات إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن السلطات التشريعية في بعض الدول، وتتركز مهمة التدقيق الشرعي الداخلي على التأكد من أن نظام الرقابة الداخلي (من الناحية الشرعية) يعمل بالشكل المطلوب، فيركز على فحص الأنشطة والمعاملات المنفذة والأنظمة؛ ليتأكد من مدى تطابقها مع المرجعية الشرعية المعتمدة، وبتعبير آخر التأكد من أن المعاملات المنفذة تمت وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة.

ثانياً: هل يمكن فصل نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة عن نظام الرقابة الشرعي الداخلي؟ أم لا يمكن ذلك؟ في الحقيقة يمكن فصل أنظمة الرقابة في المؤسسة نظرياً فقط؛ لأن تلك الأنظمة من الناحية العملية

والإجرائية متداخلة بشكل شبكي لا يمكن فصله عن بعضه، فالإجراء الواحد المعتمد في النظام يشتمل على النواحي التشغيلية والمحاسبية والشرعية وغيرها، وبالتالي فالأمور المالية تؤثر في الأمور التشغيلية، والتشغيلية تؤثر في القانونية، وجميعها تؤثر في الشرعية وتتأثر بها، وبالتالي فمجالات الفحص قد تتداخل، إلا أن كل واحد منها هدفه مختلف، وبالتالي فيركز كل مدقق على ما تعلق به نطاق اختصاصه.

ثالثاً: من خلال ما تم بيانه نعود للسؤال: هل يجب على المدقق الشرعي الداخلي خلال مهام العمل النظر في الأمور المحاسبية؟ والجواب هو أنه يجب على المدقق الشرعي الاطلاع على كل ما له أثر على شرعية الأنشطة والعمليات وفق المرجعية الشرعية المعتمدة ولو كان محاسبياً أو غير ذلك، فهناك الكثير من القرارات الشرعية التي تصدر عن الهيئة الشرعية للمؤسسة ولها آثار محاسبية واضحة، وبالتالي يتطلب الأمر من المدقق الشرعي النظر فيها والتأكد من تطابقها مع المرجعية الشرعية المعتمدة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ومن جهة أخرى؛ يجب كذلك على المدقق الداخلي أن يطلع على كل ماله أثر على البيانات المالية ولو كان شرعياً أو غير ذلك، ومن الأمثلة التي يمكن استحضارها وجوب فحص الجوانب المحاسبية لتوزيع الأرباح على مستحقيها، وكذلك النظر في مصدر خصم أموال المخصصات والاحتياطيات وهل تم استخدامها فيما وضعت له بشكل متطابق مع الفتوى الشرعية، وكذلك التحقق من صحة مصدر الأموال بالنسبة للحملات التسويقية والعروض، والتحقق من صحة نسب التطهير إن وجدت، وكذلك صحة اقتطاع الرسوم المستحقة من حسابات المتعاملين وما شابه ذلك.

ولذلك ينبغي أن توجد هذه النقاط المهمة في أوراق عمل التدقيق الشرعي كبرنامج التدقيق للتأكد من تغطيتها خلال مهام التدقيق، ولا بد من أن يكون فريق التدقيق الشرعي الداخلي مؤهلاً بالمهارات المحاسبية اللازمة لفهم القيود والنظر في الحسابات والتحقق منها أو على الأقل أن يوجد في الفريق من يتقن ذلك.